مجلــة اقتصــاد المــال والأعمــال (م إ م أ)

المجلد 9 العدد 1/ مارس 2025/ ص ص 127 – 142

DOI : 10.58205/fber.v9i1.1941

أثر مؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر: دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتجه خلال الفترة الممتدة مابين (2005–2020)

The Impact of Governance Indicators on the Ease of Doing Business Index in Algeria: An Econometric Study Using VAR Model for the Period (2005–2020)

بلال بواللبن[1]، هبول محمد[2]

[1]*مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،الجزائر*

b.bilal@centre-univ-mila.com.

[2]*مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر*

m.hebboul@centre-univ-mila.com

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 05 جانفي2025

القبول: 21فيفري 2025

النشر: 31 مارس 2025

المؤلفالمراسل

بلال بواللبن

البريد الإلكتروني:

b.bilal@centre-univ-mila.com

حقوق النشر© 2025، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص *CC BY-NC-ND*.

الاقتباس المقترح

بواللبن، ب. هبول، م(2025). أثرمؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر : دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتجه خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد9، العدد 1، ص ص 127-142.

DOI : 10.58205/fber.v9i1.1941

الملخص:نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتجه (VAR MODEL) خلال الفترة 2005-2020.

بينت نتائج التحليل السلوكي الحركي لهذا النموذج خصوصا في تحليل تجزئة التباين لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الأمد الطويل أن مؤشر الإستقرار السياسي ومؤشر سيادة القانون يؤثران بشكل كبير على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بنسبة مساهمة تصل إلى 35.77% و12.03% على التوالي في تفسير تقلبات تباين الخطأ في التنبؤ بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر، بينما بين تحليل دوال الإستجابةالنبضيةلذات النموذج في الأمد الطويل وجود صدمات كبيرة في مؤشر الشفافية والمساءلة والذي كان له تأثير إيجابي وكبير على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بالجزائر. وعليه أوصت الدراسة في الأخير بـ:ضرورة دعم الإستقرار السياسي وتقوية مؤشر الشفافية والمساءلة عن طريق نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالإستثمارإعتمادا على الرقمنة وكذا تطوير النظم القانونية التي تحمي المستثمرين التي تضمن لهم حقوقهم مع إيلاء أهمية بالغة لتطوير الشراكة الإستثمارية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال؛ مؤشرات الحوكمة؛ مناخ الأعمال؛ مناخ الإستثمار

Abstract: We aim through this study to investigate the impact of governance indicators on EDB Index in Algeria using the Vector Autoregression (VAR) Model during the period 2005-2020.

The results of the dynamic behavioral analysis of this model, particularly in the variance decomposition analysis of the EDB Index in the long term, showed that the Political Stability Index and the Rule of Law Index significantly influence the EDB Index, with a contribution rate of 35.77% and 12.03%, respectively, in explaining the fluctuations in the forecast error variance of the EDB index in Algeria.

Meanwhile, the impulse response functions analysis of the same model in the long term revealed significant shocks in the Transparency and Accountability Index, which had a positive and substantial impact on the EDB Index in Algeria.

Accordingly, the study recommended:

•Supporting political stability and strengthening the Transparency and Accountability Index through the dissemination of information and data related to investment based on digitization.

•Developing legal systems that protect investors and ensure their rights.

•Giving great importance to fostering investment partnerships between the public and private sectors

Keywords:Ease of Doing Business Index; Governance Indicators; Business Climate; Investment Climate.

1.مقدمة:

تسعى العديد من الدول إلى تحسين مناخ الأعمالمن خلال تعزيز سياسات الحوكمة الرشيدة، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وتفعيل دور القانون، وتبني الحكومة الإلكترونيةخصوصا في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة كما تظهر الدراسات أنه كلما تبنت الدول أنظمة حوكمة فعّالة سوف تستفيد من بيئة جاذبة للاستثمارات وتستفيد من فرص الابتكار والتطور الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الحوكمة كجودة التنظيم وفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي قد تكون لها تأثير إيجابي على مناخ الإستثمار، وعلى المستوى العالمي أصبحت تعتمد العديد من الدول على تقارير التقييم العالمية مثل تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، كمرجع لتقييم أداء أنظمتها الإدارية والاقتصادية.

وبناء على ما سبق ذكره أصبح من الضروري القيام بدراسة العلاقة بين الحوكمة ومناخ الأعمال في الجزائر للتحقق من التأثيرات المحتملة وهذا بالاعتماد على مؤشرات الحوكمة ومؤشرات سهولة ممارسة الصادرة عن البنك الدولي.وتبعا لما سبق ذكره يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ماهو تأثير مؤشرات الحوكمة على مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2005-2020**؟والذي يندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

-كيف يساهم الإستقرار السياسي في تهيئة مناخ إستثماري جذاب للمزيد من الإستثمارات؟

-كيف تساهم الفعالية الحكومية في تسيير الإجراءات الإدارية للشركات الجديدة ؟

- كيف يؤثر الفساد على مناخ الأعمال وجذب المزيد من الإستثمارات؟

- كيف تؤثر الشفافية والمساءلة على مناخ الأعمال وجذب المزيد من الإستثمارات؟

- كيف تؤثر القوانين وسيادتها على مناخ الأعمال وجذب المزيد من الإستثمارات؟

1.1 الفرضيات :

الفرضية الرئيسية :كلما تحسنت مؤشرات الحوكمة أدى ذلك إلى تحسن مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر

- **2.1 الفرضيات الفرعية :**

-يوجد علاقة طردية بين الإستقرار السياسي ومناخ الأعمال ؟

-الفعالية الحكومية تؤثر بشكل إيجابي على مناخ الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين؟

-إن الفساد يؤثر بشكل سلبي على مناخ الأعمال مما يعيق من دخول المستثمرين إلى السوق؟

-إن وجود الشفافية والمساءلة تؤثر بشكل إيجابي على مناخ الأعمال في الجزائر مما يجلب المزيد من المستثمرين؟

- كيف تؤثر القوانين وسيادتها على مناخ الأعمال وجذب المزيد من الإستثمارات؟

3.1 أهمية الدراسة : ترجع أهمية هذه الدراسة إلى :

إلى الدور التي تلعبه الحوكمة كآلية لتحسين مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات خصوصا في إقتصاديات الدول النامية مثل الجزائر وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر فإن البلاد ما تزال تواجه العديد من التحديات المتعلقة أساسا بالفساد، والشفافية، والاستقرار السياسي، والبيروقراطية المنتشرة في البلاد مما يعيق دخول المستثمرين إلى السوق الجزائرية.

4.1 أهداف الدراسة : تهدف من خلال هذه الدراسة إلى مايلي:-التحليل السلوكي.الدينامكي لأثر مؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر من خلال إستخدام نموذج var model.

-تحديد مؤشرات الحوكمة. الأكثر تأثيرا على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر الأمر الذي يؤدي إلى تقديم توصيات مهمة بشأن ترقية مناخ الأعمال في الجزائر.

5.1 حدود الدراسة: يرتكز هذا البحث في دراسة تأثير الحوكمة على مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى غاية 2020 ومدى إستجابة بيئة الأعمال الجزائرية لتأثيرات الحوكمة خلال هذه الفترة.

6.1 منهج وأدوات الدراسة : تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد الجوانب النظرية المتعلقة بالحوكمة ومناخ الأعمال، كما إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي في دراسة تأثير الحوكمة بمختلف أبعادها على مناخ الأعمال في الجزائر من خلال إستغلال البيانات المتعلقة بمؤشرات الحوكمة ومؤشر سهولة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، والإستعانة ببرمجية eviews 12للتحقيق ذلك .

7.1 الدراسات السابقة:من البحث والتحري عن الدراسات السابقة في موضوع البحث وجدنا العديد من الدراسات السابقة وحاولنا الإنتقاء منها وخلصنا لهذه الدراسات :

-**دراسة SofikHandoyo 2017بعنوان**: An ExploratoryStudy on the Relationship ofPublic PublicGovernance and Ease of Doing Businessهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن كيفية تأثير الحوكمة على سهولة ممارسة الأعمال من خلال إستخدام مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي كمتغيرات مستقلة ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال كمتغير تابع، حيث تم إنتقاء عينة تتكون من 188 دولة في العالم خلال سنة 2015 حيث تم إستخدام نموذج تحليل الإرتباط الثنائي عن طريق معامل بيرسون لفحص العلاقة مابينالحوكمة الرشيدة وسهولة ممارسة الأعمال، أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية مابين مؤشرات الحوكمة العمومية الرشيدة ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال وعليه فإن أي تحسن في مستوى الحوكمة سوف يؤدي إلى تحسن مناخ الأعمال.

-**دراسة** Cristina Bota-Avram **2014 تحت عنوان** :" Good Governance and Doing Business: Evidence from a Cross-Country Survey" تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة مابينالحوكمة الرشيدة وسهولة ممارسة الأعمال من خلال إستغلال مؤشرات الحوكمة كمتغيرات مستقلة ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال كمتغير تابع، حيث تم إختيار عينة تتألف من 181 دولة في العالم حيث تم تصنيفهم إلى بلدان ذات مرتفع ومتوسط ومنخفض للفترة الممتدة مابين سنة 1996وسنة2011 حيث تم إستخدام نموذج تحليل الإرتباطوالإنحدار المتعدد عن طريق معامل بيرسون للكشف عن العلاقة مابينالحوكمة الرشيدة وسهولة ممارسة الأعمال ، أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية وإيجابية بين مؤشرات الحوكمة الجيدة وسهولة ممارسة الأعمال، حيث أن البلدان التي تتمتع مستوى حوكمة جيد ، مثل وجود إطار تنظيمي فعال ، كانت لديها بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين وهذا ماسوف ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي.

-**دراسة SofianBouhlel 2022 تحت عنوان** :" Governance'sRole in Business Environment of Visegrad group/magherb countries"أراد الباحث من خلال هذه الورقة البحثية تحديد العلاقة مابينالحوكمة الرشيدة ومناخ الأعمال في مجموعة فيسيغراد –بولندا، جمهورية التشيك، هنغاريا، سلوفاكيا- والبلدان المغاربية على غرار تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والمغرب بإستخدام تحليل الإرتباط عن طريق معامل بيرسون وتحليل الإنحدار عن طريق إستغلال البيانات الصادرة عن البنك الدولي فيما يخص مؤشرات الحوكمة الستة للفترة الممتدة مابين سنة 1996إلى غاية 2020 ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال للفترة الممتدة مابين سنة 2015إلى غاية 2020 ، حيث توصلت الدراسة إلى وجود إرتباط قوي مابين مؤشرات الحوكمة ومؤشر سهولة الأعمال في

DOI 10.58205/fber.v9i1.1941

المجلد 9، العدد1، مارس2025

هذه الدول محل الدراسة وهذا ما يعني أنه كلما تحسن مستوى الحكامة فإنه سوف يؤدي إلى تحسن مناخ الأعمال فيها.

من خلال عرض الدراسات السابقة نلاحظ أنها تشترك مع دراستنا الحالية في نفس الهدف ، من جهة أخرىإعتمدت معظم الدراسات السابقة على نماذج خطية مثل نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير مؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في عدة بلدان في حين أن دراستنا إستخدمت تحليل ديناميكي سلوكي بالإعتماد على نموذج Var model في تحليل تأثيرمؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم الحوكمة: كمفهوم ومصطلح، تعددت معاني الحوكمة أو الحكم الرشيد بسبب الاختلافات في تفسير هذا المصطلح ومفهومه ودلالاته بين مختلف الباحثين والكتاب، كما جرى خلط كبير بين مصطلحي الحوكمة والحكومة، حيث تم إستخدامه من قبل البعض كمصطلح مرادف للحكومة، هذا ما قد يحمل معاني ودلالات مغلوطة ومضللة حيث أثار ضجة واسعة وسط الباحثين والسياسين بسبب اعتبارات إيدلوجية ودينية وسياسية، حيث وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي بدأت دعوات سياسية في الأمم المتحدة بضرورة تعميم مفهوم الحوكمة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية خصوصا في البلدان النامية في حين لا يوجد تعريف واحد للحوكمة متفق عليه عالميا حيث وضعت منظمة الأمم المتحدة مبادئ للحوكمة ينبغي التركيز عليها وهي: المشاركة والتوجه إلى الإجماع، والمساءلة، والشفافية، والاستجابة، والفعالية والكفاءة، والإنصاف والشمول، ودعم سيادة القانون (Hafner-Burton et al., 2024,p5).

حيث عرف **البنك الدوليالحوكمة** على أنها:"ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة " في سياق حديثه عن الأزمة الإقتصادية التي حلت بدولة جنوب إفريقيا سنة 1989 وقد حاول إعطائها تعريفات أكثر دقة سنة 1992: هي مجموعة من الترتيبات المؤسسية للدولة؛ والعمليات الخاصة بصياغة السياسات، وصنع القرار وتنفيذها؛ وتدفقات المعلومات داخل الحكومة؛ والعلاقة العامة بين المواطنين والحكومة "(Woods, 2000,p824).

أما صندوق النقد الدولي فيعرفها على أنها:"الإدارة الفعالة للموارد الإقتصاديةوالإجتماعية للدولة لتحقيق أعلى المنافع وبأقل الموارد" (الرفاعي، 2019، ص39).

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE)فتشير لمفهوم الحوكمة على أنه :"ممارسة السلطة السياسية والسيطرة على المجتمع في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من أجل تحقيق التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية "(الرفاعي، 2019، ص39).

ومن مختلف التعاريف السابقة يمكن القول بأن:

- مفهوم الحوكمة ظهر كنتيجة طبيعية لظهور وتطور مفهوم التنمية المستدامة، وتقليص دور الدولة من خلال إشراك القطاعات الفاعلة الأخرى في التنمية وصنع القرار.

- التفاوت في معدلات النمو بين الدول وإن كانت تمتلك نفس الموارد الطبيعية والبشرية يرجع بالأساس إلى تطبيق أليات الحوكمة وممارسة السلطة الفعالة في إدارة الموارد الطبيعية والبشرية، إلى جانب وجود إدارة حكومية فعالة.

- وضع قنوات المساءلة والرقابة وضمان فاعليتها هو أساس الحوكمة الرشيدة، وتوجيه الموارد الإقتصاديةوالإجتماعية نحو التنمية وتعزيز دور مؤسسات الدولة بمختلف أنواعها من خلال ترسيخ مبدأ سيادة

القانون واعتماد مبدأ الشفافية والإفصاح مع تحقيق فعالية المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بين مختلف المؤسسات الفاعلة.

وتتميز الحوكمة بمكافحة الفساد، الكفاءة الحكومية، الإستقرار السياسي، سيادة القانون، المساءلة وحرية التعبير الشفافية جودة التنظيمات الحكومية وضمان رفاه المجتمع من خلال الإدارة الفعالة للموارد الإجتماعيةوالإقتصادية ويمكن لهذه الإدارة ضمن الدور المنوط بها تقديم تسهيلات إدارية لضمان نمو القطاع الخاص من خلال وضع أطر قانونية تحمي حقوق المؤسسات الخاصة وتقديم تسهيلات ضريبية لهذه المؤسسات الإقتصادية.

2.2 مؤشرات الحوكمة: فيما يلي سوف نتطرق لمؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي :

الجدول .1. المؤشرات الفرعية لمؤشرالحوكمة العالمي

المؤشر الفرعي	التفصيل
الشفافية والمساءلة	تمكين المجتمع من المشاركة في جميع جوانب العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية، مع قياس درجة مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم.
الإستقرار السياسي	إمكانية حدوث تغييرات في الحكومة عن طريق إنقلابات وطرق غير دستورية.
فعالية الحكومة	يوفر هذا المؤشر تصور عن متطلبات الحكومة حتى تكون فعالة، مثل نوعية الخدمات العمومية، وقدرة موظفي المؤسسات الحكومية على تقديم خدمات جيدة للمواطنين.
الجودة التنظيمية	مؤشر لقياس مدى تأثير القواعد التي وضعتها الحكومة من أجل تنظيم سلوك الأعوان الاقتصاديين حيث يُنظر إلى هذه القواعد على أنها غير مقبولة من قبل الأعوان الاقتصاديين.
سيادة القانون	يعتبر سيادة القانون مبدأ مهم في تنظيم العلاقات بين الجميع سواء كانوا مؤسسات حكومية أو مؤسسات إقتصادية أو أفراد لهذا وجب عليهم الخضوع له وإحترامه
السيطرة على الفساد	يتطلب السيطرة على الفساد توعية الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة والعاملين فيها بخطورة الفساد على الفرد والاقتصاد والمجتمع وتعزيز أليات الحوكمة الإلكترونية التي من شأنها التقليل من مستويات الفساد والمساهمة في خلق بيئة حاضنة للمستثمرين .

المصدر: (KaufmannDanielKraayAart, C. (n.d.), 2024,pp.4-5)

3.2 مؤشر سهولة ممارسة الأعمال : هو مؤشر يصدر سنويا عن البنك العالمي منذ سنة 2004 ويمكن من قياس سهولة ممارسة الأنشطة التجارية والإستثمارية في مختلف دول العالم وينقسم هذا المؤشر في تقييمه لبيئة الأعمال المحلية للدول إلى عشرة مؤشرات فرعية وهي: البدء في المشروع، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على رخص البناء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، تجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود تسوية الإعسار، كل هذه المؤشرات الفرعية التي يتكون منها هذا المؤشر سوف تتيح تصور واضح حول بيئة الأعمال في كل بلد ومختلف الفرص والتحديات التي تواجه المستثمرين في كل بلد مدرج في

هذا المؤشر العالمي، كما يوفر رؤية واضحة للساسة وصناع القرار في كل بلد من أجل تقديم إصلاحات إقتصادية للبيئة الإستثمارية بغية الرفع من جاذبية البلد الإستثمارية.

الجدول .02. المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال

المؤشر الفرعي	تعريف المؤشر الفرعي
البدء في المشروع	عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركات، الفترة اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات تكلفةإنجازهذه الإجراءات كنسبةمن نصيب الفردمن الدخل الوطني؛الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس شركةجديدة كنسبةمن نصيب الفردمن الدخل الوطني.
تسجيل الملكية	عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل أو نقل الملكية، تكلفة التسجيل، الوقت اللازم للتسجيل حيث يجري قياسها من نسبة مئوية من قيمة العقار.
الحصول على الكهرباء	عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء، تكلفة توصيل الكهرباء، الوقت المستغرق لإيصال الكهرباء، نوعية الكهرباء
الحصول على رخص البناء	عددالإجراءات اللازمةلإصدارتراخيص البناء،الفترة اللازمة لإصدار التراخيص التكلفةالرسميةلإنجازها.
الحصول على الائتمان	توفير المعلومات الائتمانية والقيام بالتدابير والإجراءات التي من شأنها تسهل عملية الحصول على القروض.
حماية الأقلية من المستثمرين	حماية حملة الأسهم الأقلية في الشركة.
دفع الضرائب	حجم الضرائب المدفوعة سنويا كنسبة من الأرباح، عدد الإجراءات الإدارية مع مصالح الضرائب، الوقت الممنوح لدفع الضرائب.
تجارة عبر الحدود	عدد الإجراءات الإدارية اللازمة لتصدير أو إستيراد السلع، تكلفة الإستيراد والتصدير، الزمن المستغرق في كل عملية تصدير أو إستيراد.
تنفيذ العقود	التكلفة والوقت المستغرق في تنفيذ العقود التجارية وحل النزاعات التجارية.
تسوية الإعسار	تكلفة الإفلاس التي تحملتها الشركة المفلسة والمعسرة ماليا.

المصدر:(World Bank ,2019)

4.2 العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وسهولة ممارسة الاعمال: تعتبر الحوكمة بمختلف مؤشراتها أداة مهمة في تحسين مناخ الإستثمار المحلي عن طريق تعزيز الشفافية ووضع سياسات ذات فعالية وأنظمة قانونية تجذب المزيد من المستثمرين، وتُظهر العديد من الدراسات(Abille and Mumuni 2023; Bouhlel 2022; Handoyo 2017; Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2005; Naidu and Chand 2014).

وجود علاقة قوية بين مؤشرات الحوكمة كمكافحة الفساد وفعالية الحكومة ومناخ الأعمال في بلد معين، فكلما إرتفعت مستويات الحوكمة الرشيدة في دولة ما تؤدي ذلك إلى تشكيل مناخ أعمال يجذب المزيد من المستثمرين، مما يساهم في إحتضان المشاريع وتوسيع المشاريع القائمة ويعزز النمو الاقتصادي(,Gani

2011,p38)، حيث يعزز سيادة القانون إنفاذ العقود مما يرفع من ثقة المستثمرين سواء كانوا من داخل البلد أو من الخارج، كما تؤدي محاربة الفساد إلى التقليل من تكاليف المعاملات(Rodrik, Subramanian, and Trebbi 2004,p162) وتعتبر الحوكمة الدرع الواقي لحقوق المستثمرين الأقلية في الشركات من تسلط المستثمرين الكبار وسيطرة المدراء، كما تؤدي الفعالية الحكومية والجودة التنظيمية إلى تحسين وتعزيز بيئة الأعمال والرفع من معدل النمو الإقتصادي(Polemis and Stengos, 2020,p33) وهذا ما سوف يمكن الشركات المحلية من وضع إستراتيجيات على المدى الطويل بسبب وجود إستقرار في بيئة الأعمال المحلية.

-نظرية الإقتصاد السياسي:

تدرس نظرية الاقتصاد السياسي التفاعل بين السياسة والاقتصاد، وكيف يؤثر هذا التفاعل بين الحوكمة ومناخ الأعمال حيث أن مختلف الإجراءات والسياسات التي ترسمها مختلف الجهات السياسية والاقتصادية الفاعلة تشكل اللبنة الأساسية للحوكمة التي تؤثر على سهولة ممارسة الأعمال التجارية، كما يمكن أن تؤثر عوامل مثل الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة على مناخ الأعمال، وتتنبأ هذه النظرية بأن تحرير التجارة يكون أثرها كبير عندما يكون رأس المال أكثر قدرة على الحركة عبر القطاعات، وعندما تكون الحكومات تملك إرادة سياسية للتغيير في المجتمع والإقتصاد(Ezzat and Zaki, 2022,p153).

-النظرية المستندة للموارد:

بحسب النظرية المستندة للموارد فإن الشركات التي تملك موارد سواء ملموسة أوغير ملموسة نادرة فإنها بذلك تملك ميزة تنافسية تميزها عن باقي الشركات في السوق وبالتالي تملك قدرة كبيرة على التكيف مع تقلبات السوق وذلك عن طريق خلق منتجات مبتكرة وجديدة (Julienti Abu Bakar and Ahmad, 2010,p432) وعليه يمكن أن تساهم الحوكمة الرشيدة في توفير موارد نادرة تمكن الشركات المحلية من تحقيق ميزة تنافسية وبالتالي تساهم في تهيئة بيئة أعمال حاضنة للإستثمار.

-النظرية المؤسساتية:

إن المؤسسات تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد السلوكية التي تتخذ أشكالاً رسمية (مثل القوانين والمراسيم التنفيذية) وغير رسمية (مثل العادات والأعراف والتقاليد)، والتي تساهم في تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وتشمل مؤسسات الدولة الأنظمة القانونية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وكبير على النمو الاقتصادي. كما توجد مؤسسات أخرى، مثل قوانين السوق المالي (كقوانين المضاربة)، التي تلعب دورًا هامًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية(الشربيني، 2020، ص193) وعليه فإن المؤسسات توفر القواعد التي تنظم وتوجه سلوكيات الأفراد والشركات وتوفرلهم التحفيزات من أجل خفض تكاليف المعاملات (Casson, Della Giusta, and Kambhampati, 2010,p139) وهذا ما يجعل المؤسسات الفعالة تقدم حوافز وتنظم النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والرفاه الاجتماعي وهذا ما سوف ينعكس إيجابا على مناخ الأعمال.

4.الإطار التطبيقي(الدراسة القياسية):

في هذا الإطار سوف نقوم بدراسة قياسية من أجل تحليل تأثير الحوكمة على سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى غاية 2020، أين تم الحصول على البيانات الثانوية المستخدمة في هذه الدراسة من بيانات البنك الدولي سواء فيما تعلق بمؤشرات الحوكمة ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال ولتحقيق ذلك تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregression - VAR) هو نموذج إحصائي يُستخدم لتفسير وتقدير العلاقات بين عدة متغيرات تعتمد على بعضها البعض على مر الزمن، ويصنف على أنه من أهم

النماذج القياسية في تحليل السلاسل الزمنية المتعددة، ويوفر فهم العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، وهذا بالاستعانة ببرنامج eviews 12.

سنتناول في هذا الجانب من الدراسة تحليل نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه (var model) ولكي نستطيع تقدير النموذج ونظرا لقلة المشاهدات قمنا بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام طريقة التقريب Average، حيث تم قسمة القيمة السنوية على عدد الفترات (في حالتنا هذه عدد الفترات هو 4) للحصول على متوسط كل فترة، سوف نتناول في هذه الدراسة التطبيقية اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ثم نحدد قيمة الإبطاء الأمثل وبعدها سوف نقدر النموذج ونقوم بتقييمه ودراسة إستقرارية البواقي ثم بعد ذلك ندرس السلوك الحركي لمتغيرات النموذج عن طريق تحليل التباين ودوال الاستجابة النبضية.

1.4 متغيرات الدراسة :يمكن تلخيص متغيرات الدراسة ووحدة قياسها والرمز الدال ومصدر البيانات وفترة الدراسة في الجدول الموالي:

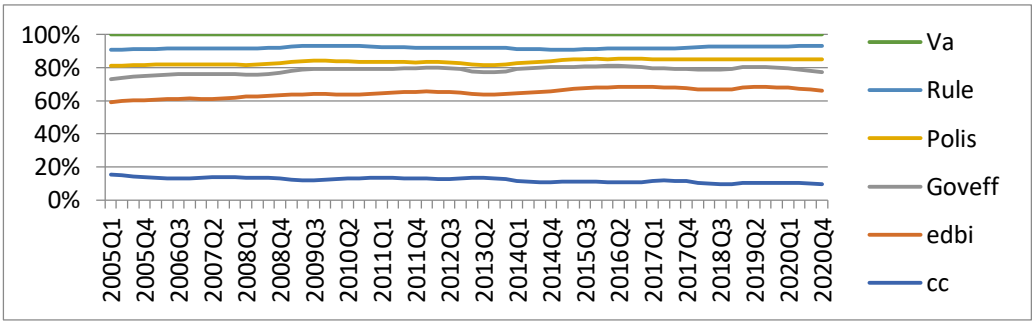
الجدول.3. التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	الوحدة	الرمز الدال	مصدر البيانات	الفترة
مؤشرالشفافية والمساءلة	نسبة مئوية	va	البنك الدولي	2020-2005
مؤشرالإستقرار السياسي	نسبة مئوية	pols	البنك الدولي	2020-2005
مؤشر فعالية الحكومة	نسبة مئوية	goveff	البنك الدولي	2020-2005
مؤشرسيادة القانون	نسبة مئوية	rule	البنك الدولي	2020-2005
مؤشر السيطرة على الفساد	نسبة مئوية	cc	البنك الدولي	2020-2005
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	رتبة	edbi	البنك الدولي	2020-2005

المصدر: من إعداد الباحثينبالإعتماد على مؤشرات الحوكمة وسهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي.

2.4عرض السلاسل الزمنية : وقد حصلنا على هذه السلاسل الزمنية من بيانات البنك الدولي والمتعلقة بمؤشرات الحوكمة ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر للفترة الممتدة مابين سنة 2005 وسنة2020 ويمكن عرض تطور هذه السلاسل في هذا المنحى البياني الذي يوضح تطورها عبر الزمن.

الشكل .01. تطور السلاسل الزمنية خلال الفترة الممتدة مابين Q42020-Q12005



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر المشاركة والمساءلة للجزائر خلال الفترة 2005-2020 انخفض في الجزائر حيث سجل معدل. أقل من. 20% من عام 2007 إلى عام 2011 ، أما في باقي فترات الدراسة فقد تم تصنيف الجزائر حسب مؤشر المشاركة والمساءلة في الفئة الثانية (10-25%) وعليه يمكن القول أن الجزائر

تعاني من ضعف. مشاركة المجتمع بمختلف أطيافه و فئاته في صنع القرارات وتنفيذها على مستوى الدولة حيث ورد في إحدى تقارير للبنك العالمي أن. "المشاركة والمساءلة تشكل نقطة. ضعف كبيرة لدى دول الشرق الأوسط وأغلب الدول الإفريقية".

كما يوضح نفس الشكل أن مؤشر الاستقرار السياسي للجزائر خلال الفترة 2005-2020 انخفض بشكل كبير أين وصل إلى 10% سنة 2012 وسنة 2014 أما باقي الفترات فقد صنفت الجزائر ضمن الفئة الثائية(10-25%) وعليه فإن الجزائر تعاني من انخفاض كبير في مستوى الاستقرار السياسي مقارنة بدول أخرى وهذا بسبب ضعف المؤسسات السياسية في الجزائر هذا ماسوف يؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي (economic growth rate) والبيئة الاستثمارية في الجزائر(investment environment).

أما بخصوص مؤشر فعالية الحكومة فيتضح لنا من خلال الشكل الموجود في الأعلى وجود ارتفاع و.انخفاض إلى حدود تقريب 30% خلال طول فترة الدراسة وقد تم تصنيف الجزائر في هذا المؤشر ضمن الفئة الثالثة (25-50%) ، هذا التذبذب في قيم هذا المؤشر راجع بالأساس لطريقة عمل الحكومة الجزائرية وتقديمها لخدمات عمومية ردئية للمواطنين وعدم. احترامها والتزامها بالقوانين .والتشريعات التي سنتها السلطة التشريعية في البلاد.

أما بالنسبة لمؤشر محاربة الفساد للجزائر خلال الفترة 2005-2020 فقد عرف هو الأخر تذبذبا حيث ارتفع إلى حدود 40% تقريبا سنة 2005 وانخفض إلى أن وصل إلى معدل 27 % تقريبا سنة 2020 وقد تم تصنيفها حسب مؤشر محاربة الفساد في الفئة الثانية (25-50%) وعلى هذا الأساس يمكن أن نؤكد أن الجزائر تعاني من فساد كبير طول فترة الدراسة وهذا بسبب سيطرة أصحاب المال الفاسد على دوائر صنع القرار في الجزائر وتفضليهم لمصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة للبلاد.

أما بخصوص مؤشر سيادة القانون للجزائر خلال الفترة 2005-2020 فإنه يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أنه ذو إتجاه متذبذب وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر تعاني من عدم التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات مما يؤثر بشكل سلبي على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ومناخ الأعمال .

وأخيرا نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (edbi)خلال الفترة الممتدة مابين 2005-2020 متدني ويعود ذلك بالأساس إلى عدد من العوامل أهمها الإجراءات الإدارية المعقدة التي تتسم بالبيروقراطية ومركزية السلطة التنفيذية وقد وصف البنك العالمي الجزائر بأنها وجهة صعبة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

وبالنظر إلى هذا المنحى البياني نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة وهذا ما سوف يتم تأكيده عند إجراء اختبار جذر الوحدة ديكيفولرالمطور (ADF).

3.4 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: استخدمنا للتحقق من إستقرارية السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدةديكيفولرالمطور (ADF)، حيث نعتبر مستوى 5% كأقصى حد لرفض الفرضية المعدومة وبعد إجراء الاختبار توصلنا إلى النتائج التالية :

DOI 10.58205/fber.v9i1.1941

المجلد 9، العدد1، مارس2025

الجدول .4. نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق

ADF TEST										
المستوى		Level			1st difference			2sd difference		
المتغير		intercept	Intercept&trend	none	intercept	Intercept &trend	none	intercept	Intercept &trend	none
edbi	القيمةالمحسوبة	0.751740-	2.247986-	1.297593	3.469261-	3.437940-	3.153004-	7.354759-	7.286502-	7.424314-
	القيمة الإحتمالية	0.8249	0.4547	0.9493	0.0124	0.0562	0.0021	0.0000	0.0000	0.0000
cc	القيمة المحسوبة	1.420550-	2.129496-	0.806469-	3.375259-	3.287337-	3.354261-	4.719065-	4.740840-	4.752008-
	القيمةالإحتمالية	0.5662	0.5180	0.3624	0.0159	0.0786	0.0011	0.0003	0.0018	0.0000
goveff	القيمة المحسوبة	1.699742-	2.082965-	0.853690-	3.056414-	3.030365-	2.981443-	7.445744-	7.377660-	7.516102-
	القيمة الإحتمالية	0.4261	0.5441	0.3419	0.0356	0.1331	0.0035	0.0000	0.0000	0.0000
Rule	القيمةالمحسوبة	1.915683-	2.325910-	0.194924-	2.167950-	2.204651-	2.226265-	4.962217-	4.901232-	4.999863-
	القيمةالإحتمالية	0.3229	0.4132	0.6114	0.2201	0.4774	0.0263	0.0001	0.0011	0.0000
pols	القيمةالمحسوبة	1.247938-	1.373604-	0.039793-	4.487221-	5.546925-	4.578910-	5.717182-	5.683711-	5.670888-
	القيمةالإحتمالية	0.6478	0.8586	0.6655	0.0006	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
Va	القيمةالمحسوبة	2.432577-	2.318094-	0.198020-	2.082128-	2.015989-	2.175826-	7.317519-	7.329573-	7.345896-
	القيمة الإحتمالية	0.1375	0.4177	0.6106	0.2525	0.5804	0.0296	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج eviews12

من خلال الجدول أعلاه وبالاستعانة باختبار جذر الوحدة (ADF)نلاحظ أن كل المتغيرات محل الدراسةمستقرة عند أخذ الفرق الثاني إلا متغير الاستقرار السياسي (pols) فقد أستقر عن أخذ الفرق الأول وعليه فإن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية إلا متغير الاستقرار السياسي متكامل عند الدرجة الأولى وبما أن هذه السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مختلفة من حيث درجة التكامل فإنه يمكن استخدام نموذج (Var model).

4.4 تحديد درجة التأخير المثلى: الجدول .5. نتائج تحديد درجات التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: EDBI CC GOVEFF RULE VA POLS						
Exogenous variables: C						
Sample: 2005Q1 2020Q4						
Included observations: 61						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-927.6374	NA	793189.3	30.61106	30.81869	30.69243
1	-405.9934	923.5663	0.097018	14.68831	16.14170*	15.25791
2	-347.9643	91.32457*	0.048732*	13.96604*	16.66519	15.02386*
3	-336.8320	15.32969	0.120338	14.78138	18.72629	16.32743

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج eviews12

من الواضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجات التأخير التي تعطي قيم أقل هي قيم معيار AKAIKE ومعيار Hannan-Quinn وهي درجة التأخير الثانية مما يعني أن درجات التأخير المثلى في هذا النموذج هي الدرجة الثانية.

5.4 تقدير نموذج var(2): لقد تم تحديد درجة التأخير المثلى وهي الدرجة الثانية فأما الأن يمكن تقدير نموذج الإنحدار الذاتي المتجه (var model) من خلال الجدول التالي :

الجدول.6. نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي المتجه(var model)

Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q4						
Included observations: 62 after adjustments						
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]						
	EDBI	CC	GOVEFF	RULE	VA	POLS
EDBI(-1)	1.326539	-0.075604	0.061986	-0.115450	-0.007414	-0.141266

	(0.24320)	(0.09478)	(0.09974)	(0.10718)	(0.03769)	(0.09201)
	[5.45463]	[-0.79764]	[0.62145]	[-1.07713]	[-0.19669]	[-1.53527]
EDBI(-2)	-0.351402	0.059456	-0.048256	0.107537	0.015069	0.126496
	(0.22532)	(0.08782)	(0.09241)	(0.09931)	(0.03492)	(0.08525)
	[-1.55957]	[0.67704]	[-0.52218]	[1.08290]	[0.43151]	[1.48381]
CC(-1)	0.338894	1.035671	0.441734	-0.140287	-0.074781	-0.352803
	(0.59770)	(0.23295)	(0.24514)	(0.26342)	(0.09263)	(0.22614)
	[0.56700]	[4.44586]	[1.80196]	[-0.53255]	[-0.80728]	[-1.56009]
CC(-2)	0.057787	-0.131882	-0.216859	0.276790	0.120957	0.292462
	(0.59183)	(0.23066)	(0.24273)	(0.26084)	(0.09172)	(0.22392)
	[0.09764]	[-0.57175]	[-0.89340]	[1.06116]	[1.31871]	[1.30609]
GOVEFF(-1)	0.118356	0.121474	1.405672	0.135681	-0.017319	0.092981
	(0.51099)	(0.19916)	(0.20958)	(0.22521)	(0.07919)	(0.19334)
	[0.23162]	[0.60994]	[6.70714]	[0.60247]	[-0.21869]	[0.48093]
GOVEFF(-2)	-0.468722	0.008601	-0.608833	-0.154607	0.042254	-0.153670
	(0.51747)	(0.20168)	(0.21224)	(0.22807)	(0.08020)	(0.19579)
	[-0.90579]	[0.04264]	[-2.86864]	[-0.67790]	[0.52686]	[-0.78488]
RULE(-1)	-0.588348	0.281834	-0.369442	1.508977	0.033638	0.224156
	(0.55411)	(0.21596)	(0.22726)	(0.24421)	(0.08588)	(0.20965)
	[-1.06178]	[1.30501]	[-1.62561]	[6.17892]	[0.39169]	[1.06918]
RULE(-2)	0.358790	-0.409095	0.366118	-0.739846	-0.054288	-0.266651
	(0.56589)	(0.22055)	(0.23209)	(0.24940)	(0.08770)	(0.21411)
	[0.63403]	[-1.85486]	[1.57746]	[-2.96646]	[-0.61900]	[-1.24541]
VA(-1)	0.288699	0.190102	-0.378848	0.218832	1.372627	0.465121
	(1.07960)	(0.42077)	(0.44279)	(0.47581)	(0.16732)	(0.40847)
	[0.26741]	[0.45180]	[-0.85560]	[0.45992]	[8.20370]	[1.13869]
VA(-2)	-0.387064	-0.269480	0.274289	-0.348971	-0.476287	-0.403113
	(0.99587)	(0.38814)	(0.40845)	(0.43891)	(0.15434)	(0.37679)
	[-0.38867]	[-0.69429]	[0.67154]	[-0.79509]	[-3.08591]	[-1.06985]
POLS(-1)	0.189127	-0.079798	0.032593	0.002575	0.022335	1.479900
	(0.45516)	(0.17740)	(0.18668)	(0.20060)	(0.07054)	(0.17221)
	[0.41552]	[-0.44983]	[0.17459]	[0.01284]	[0.31662]	[8.59353]
POLS(-2)	-0.373814	0.009788	-0.060783	-0.029471	-0.076814	-0.596131
	(0.41827)	(0.16302)	(0.17155)	(0.18435)	(0.06482)	(0.15826)
	[-0.89371]	[0.06004]	[-0.35431]	[-0.15987]	[-1.18494]	[-3.76688]
C	13.94608	6.158374	0.839974	5.924936	-0.141520	7.695525
	(7.86403)	(3.06499)	(3.22536)	(3.46591)	(1.21878)	(2.97540)
	[1.77340]	[2.00926]	[0.26043]	[1.70949]	[-0.11612]	[2.58638]
R-squared	0.981777	0.946940	0.941867	0.938144	0.981836	0.929221
Adj. R-squared	0.977314	0.933946	0.927630	0.922996	0.977387	0.911887
Sum sq. resids	248.5597	37.75711	41.81159	48.28098	5.970280	35.58206
S.E. equation	2.252254	0.877812	0.923741	0.992636	0.349059	0.852153
F-statistic	219.9938	72.87351	66.15788	61.93024	220.7155	53.60791
Log likelihood	-131.0192	-72.59941	-75.76140	-80.22119	-15.42363	-70.76012
Akaike AIC	4.645781	2.761271	2.863271	3.007135	0.916891	2.701939
Schwarz SC	5.091793	3.207283	3.309283	3.453147	1.362903	3.147951
Mean dependent	144.8226	32.54208	36.98547	22.94555	21.64763	13.59594
S.D. dependent	14.95347	3.415471	3.433776	3.577110	2.321251	2.870769
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.014108				
Determinant resid covariance		0.003438				
Log likelihood		-351.9851				
Akaike information criterion		13.87049				
Schwarz criterion		16.54656				
Number of coefficients		78				

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

DOI 10.58205/fber.v9i1.1941

المجلد 9، العدد1، مارس2025

6.4 التفسير الإحصائي للنموذج: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل التحديد بلغت قيمته حوالي 98 % وعليه فإن التغير في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مفسر بـ:98% من التغيرات في مؤشرات الحوكمة وهذا ما يؤكد معنوية النموذج الإحصائية.

7.4 دراسة وتحليل بواقي النموذج :

أ-إختبارالإرتباط الذاتي للبواقي :

وبهدف تحليل الارتباط الذاتي للبواقي ينبغي أن نعتمد على اختبار (auto correlation test lm) والذي يحلل ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي للبواقي وهذا عن طريق الاعتماد على الفرضية الصفرية التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى تأخير قدره h=3 واعتمادا على نتيجة الاحتمال المقابلة لها 0.05<0.99=pهذا ما يمكننا من قبول الفرضية الصفرية وتأكيدها وبالتالي لا يوجد ذاتي للبواقي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول .7. نتائج إختبار auto correlation test lm

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Sample: 2005Q1 2020Q4						
Included observations: 62						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	15.85098	36	0.9986	0.417684	(36, 169.6)	0.9986
2	3.422097	36	1.0000	0.087196	(36, 169.6)	1.0000
3	18.29961	36	0.9938	0.485430	(36, 169.6)	0.9939
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	15.85098	36	0.9986	0.417684	(36, 169.6)	0.9986
2	28.66737	72	1.0000	0.356566	(72, 179.9)	1.0000
3	234.2134	108	0.0000	2.984547	(108, 156.2)	0.0000
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على eviews 12

ب-إختبارثبات التباين للبواقي(Homoscedasticity test) :

الجدول.8. نتائج إختبار ثبات التباين للبواقي

AR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
			Date: 11/10/24 Time: 14:28		
			Sample: 2005Q1 2020Q4		
			Included observations: 61		
				Joint test:	
			Prob.	df	Chi-sq
			0.7889	756	724.5729
			Individual components:		
Prob.	Chi-sq(36)	Prob.	F(36,24)	R-squared	Dependent
0.9966	17.20854	0.9999	0.261977	0.282107	res1*res1
0.7405	30.19642	0.8787	0.653526	0.495023	res2*res2
0.9967	17.14881	0.9999	0.260712	0.281128	res3*res3
0.7162	30.75375	0.8576	0.677853	0.504160	res4*res4
0.8943	25.85842	0.9741	0.490557	0.423909	res5*res5

0.9209	24.77807	0.9839	0.456042	0.406198	res6*res6
0.9785	20.95641	0.9979	0.348893	0.343548	res2*res1
0.9962	17.38023	0.9998	0.265632	0.284922	res3*res1
0.8914	25.96736	0.9729	0.494155	0.425694	res3*res2
0.8753	26.53114	0.9659	0.513142	0.434937	res4*res1
0.9126	25.13781	0.9811	0.467304	0.412095	res4*res2
0.9091	25.28046	0.9799	0.471833	0.414434	res4*res3
0.9753	21.30169	0.9974	0.357726	0.349208	res5*res1
0.8749	26.54316	0.9657	0.513554	0.435134	res5*res2
0.9470	23.44682	0.9915	0.416242	0.384374	res5*res3
0.7746	29.37872	0.9056	0.619387	0.481618	res5*res4
0.9456	23.53279	0.9912	0.418727	0.385783	res6*res1
0.9476	23.41421	0.9917	0.415303	0.383840	res6*res2
0.8551	27.18037	0.9561	0.535791	0.445580	res6*res3
0.8491	27.36402	0.9529	0.542356	0.448590	res6*res4
0.9071	25.36360	0.9791	0.474489	0.415797	res6*res5

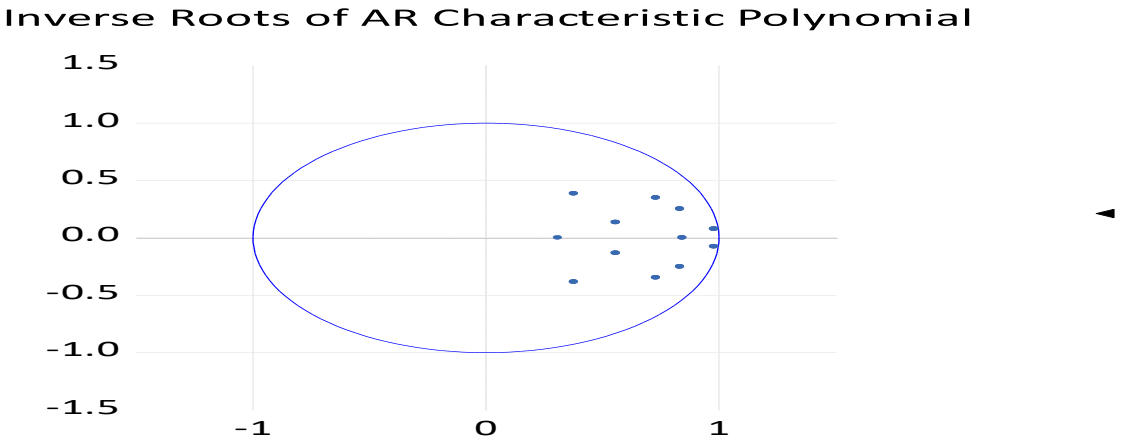
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على eviews 12

إن نتائج إختبار ثبات التباين للبواقي بالاعتماد على اختبارwhite Heteroskedasticity الموضحة في الجدول أعلاه تظهر بأن p=0.78>0.05 وعليه نؤكد على ثبات تباين خلال فترة الدراسة وقبول الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

8.4 دراسة وتحليل السلوك الحركي للنموذج : سوف نتطرق في هذا الجزء إلى النقاط التالية :

أ-إستقرارية نموذج var(2): على الرغم من تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج إلا أنه لضمان نتائج التقدير للنموذج تكون فعالة فإنه يتطلب أن نموذج (VAR MODEL) مستقر، لذلك قمنا بإخضاع النموذج لاختبار الإستقرارية حيث تبين بعد ذلك من خلال الشكل أدناه أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة وهذا ما يفسر أن النموذج VAR(2)مستقرا ديناميكيا.

الشكل. 2. إختبارإستقراريةvar model



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

ب-تجزئة التباين :

طريقة تجزئة التباين هي طريقة لتحليل مساهمة كل أثر هيكلي في التباين الداخلي المتغيرات (تقاس عموما بالتباين) ومن ثم تقييم أهمية الأثر الهيكلي في النموذج وعليه فإن تجزئة أو تحليل التباين في المتغيرات الناتجة

في النموذج يظهر الأهمية النسبية لكل اضطراب عشوائي يؤثر على المتغيرات في النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن تباين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (edbi)خلال الفترة الأولى يمثل 100% وهو ما يوضح عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة القصيرة أما في الفترة المتوسطة فنلاحظ أن تباين مؤشر سهولة ممارسة الاعمال بدأ في الإنخفاض وهو ما يفسر تأثير المتغيرات المستقلة (مساهمة مؤشر سيادة القانون –rule - مثلا في السنة الثانية يقدر بنسبة:0.91 %) وأما في الفترة الطويلة فنجد أن تباين مؤشر سهولة ممارسة الأعمالedbiإنخفض بشكل كبير حيث وصل إلى 42.48 % في السنة العاشرة وهو ما يفسر التأثير الكبير للمتغيرات المستقلة على هذا المؤشر خصوصا مؤشر الإستقرار السياسي pols التي وصلت مساهمته في السنة العاشرة إلى 35.77% ومؤشر سيادة القانون rule التي وصلت مساهمته في السنة العاشرة إلى 12.03% .

الجدول .9. تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

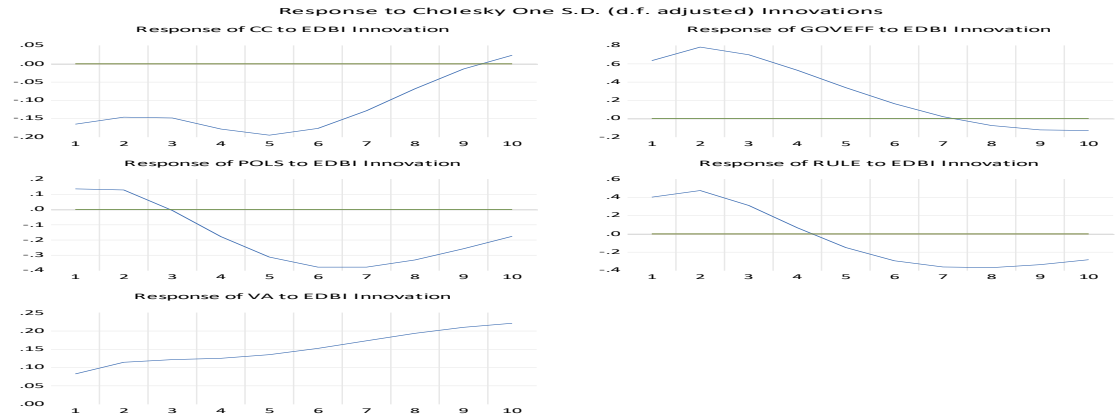
Variance Decomposition of EDBI:							
Period	**S.E.**	**EDBI**	**CC**	**GOVEFF**	**POLS**	**RULE**	**VA**
1	2.252254	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.626738	98.99798	0.002036	0.023249	0.021223	0.911947	0.043567
3	4.491789	96.11700	0.070132	0.458313	0.365054	2.914196	0.075303
4	5.054393	90.69188	0.370300	1.848127	1.745986	5.245637	0.098070
5	5.500009	82.94679	0.670033	4.084611	4.944213	7.238251	0.116102
6	5.936421	73.93874	0.682805	6.340372	10.22834	8.687829	0.121912
7	6.414677	64.73380	0.600863	7.780081	17.04555	9.729468	0.110240
8	6.955345	56.09087	0.870266	8.127889	24.25163	10.56479	0.094557
9	7.557394	48.56117	1.668969	7.643286	30.70582	11.32155	0.099209
10	8.201320	42.48806	2.794180	6.774752	35.77522	12.03092	0.136867

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

ج-دوال الاستجابة النبضية (Impulse Response Functions):

نستخدم هذه الدوال عادة في نموذج var لتحديد كيف تؤثر صدمة لمتغير معين على متغيرات أخرى مع مرور الزمن وفي هذه الحالة تساعدنا لمعرفة السلوك الحركي لمؤشرات الحوكمة وتأثير ذلك على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال edbi.

الشكل.03. دوال إستجابة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لصدمات ناتجة عن مؤشرات الحوكمة



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حدوث صدمة في مؤشر السيطرة على الفساد(cc) خلال الفترات الأولى (7-8 فترات) بطريقة سلبية مما أثر بالسلب على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (edbi) ليعاود التأثير الإيجابي بعد

مرور 8 فترات أما فيما يخص حدوث صدمات في مؤشر الفعالية الحكومية (goveff)فقد أدت إلى حدوث تأثيرات إيجابية على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (edbi) خلال الفترات الستة الأولى ليظهر من بعد ذلك تأثير سلبي لمؤشر الفعالية الحكومية على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وهذا ما يوضح أن تأثير الفعالية الحكومية على مناخ الأعمال يظهر في المدى القصير والمتوسط.أما فيما يخص حدوث صدمات في مؤشر الإستقرار السياسي (pols)فإنه سوف يؤثر بشكل إيجابي على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (edbi) في الأمد القصير (حتى الفترة الثالثة) ليتأثر مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بالسلب في الأمد المتوسط والطويل بمؤشر الإستقرار السياسي وأما بالنسبة لمؤشر سيادة القانون(rule) فإنه يؤثر بشكل إيجابي على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الأمد القصير والمتوسط لينخفض في الأمد الطويل، في حين نجد أن الصدمات على مؤشر الشفافية والمساءلة(va) تؤثر بشكل إيجابي على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (edbi).

وعليه فإن الأكثر المتغيرات تأثيرا على مناخ الأعمال هي الشفافية والمساءلة في الأمد الطويل أما في الأمد القصير فنجد الفعالية الحكومية.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم ملاحظة تأثير كبير لمؤشرات الحوكمة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر وخاصة في تحليل تجزئة التباين فنجد تأثير مؤشر الاستقرار السياسي و سيادة القانون على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الأمد الطويل وأما في تحليل دوال الاستجابة النبضية فنجد أن أكثر المتغيرات تأثيرا على مؤشر سهولة الأعمال هو مؤشر الشفافية والمساءلة في الأمد الطويل.

في تحليل تجزئة التباين فنجد أن مؤشرات الحوكمة لا تؤثر على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الفترة القصيرة أما في تحليل دوال الاستجابة النبضية فنجد أن مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر سيادة القانون فيؤثران بشكل إيجابي على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الأمد القصير.

وعليه نلخص من كلا التحليلين إلى أن أكثر المتغيرات تأثيرا على مناخ الأعمال في الجزائر هي الاستقرار السياسي وسيادة القانون والشفافية والمساءلة.

وعليه فإننا نوصي بما يلي :

-تعزيز البيئة السياسية التي تدعم الاستقرار السياسي الذي يشكل أداة مهمة في جذب المزيد من المستثمرين إلى الجزائر والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار المحلي في الجزائر.

-تقوية مؤشر الشفافية والمساءلة عن طريق نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالاستثمار مما يساهم في تحسين مناخ الأعمال.

-تطوير النظم القانونية التي تحمي المستثمرين من الفساد وتضمن لهم حقوقهم مما يؤثر بالإيجاب على بيئة الاستثمار المحلي.

-تطوير الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام عن طريق التشاور في صياغة سياسات اقتصادية مشجعة على الاستثمار المحلي في الجزائر في إطار الحوكمة الرشيدة.

-تشجيع الرقمنة في الإجراءات الإدارية من أجل تخفيض تكاليف المعاملات والوقت المستغرق في ذلك بهدف تشجيع المستثمرين المحليين أو الأجانب.

6.المراجع:

1. Abille, Adamu Braimah, and Sulemana Mumuni. 2023. 'Tax Incentives, Ease of Doing Business and Inflows of FDI in Africa: Does Governance Matter?' Cogent Economics & Finance 11(1):4. doi: 10.1080/23322039.2022.2164555.

2. Bouhlel, Sofian. 2022. 'Governance's Role in Business Environment of Visegrad Group / Maghreb Countries'. *European Scientific Journal, ESJ* 18(19):1. doi: 10.19044/esj.2022.v18n19p1.
3. Casson, Mark C., Marina Della Giusta, and Uma S. Kambhampati. 2010. 'Formal and Informal Institutions and Development'. *World Development* 38(2):137–41. doi: 10.1016/j.worlddev.2009.10.008.
4. Ezzat, Asmaa, and Chahir Zaki. 2022. 'On the Political Economy of Trade Agreements: A de Jure and de Facto Analysis of Institutions'. *International Economics* 172:143–56. doi: 10.1016/j.inteco.2022.09.006.
5. Hafner-Burton, Emilie, Jon C. W. Pevehouse, and Christina J. Schneider. 2024. 'Good Governance in Autocratic International Organizations'. *The Review of International Organizations* 5. doi: 10.1007/s11558-024-09550-7.
6. Handoyo, Sofik. 2017. 'An Exploratory Study on The Relationship of Public Governance and Ease of Doing Business'. *Asia Pacific Management and Business Application* 6(2):75–88. doi: 10.21776/ub.apmba.2017.006.02.2.
7. Julienti Abu Bakar, Lily, and Hartini Ahmad. 2010. 'Assessing the Relationship between Firm Resources and Product Innovation Performance: A Resource-based View'. *Business Process* Management Journal 16(3):420–35. doi: 10.1108/14637151011049430.
8. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2005. 'Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004'. *SSRN Electronic Journal*. doi: 10.2139/ssrn.718081.
9. KaufmannDanielKraayAart, C. (n.d.). 2024. *The Worldwide Governance Indicators : Methodology and 2024 Update*. *policy research working papier*. wps10952. World Bank.
10. Naidu, Suwastika, and Anand Chand. 2014. 'Exploring the Relationship between Freedom from Corruption and Business Governance in the Oceania Region'. *Quality & Quantity* 48(6):3489–3509. doi: 10.1007/s11135-013-9969-3.
11. Polemis, Michael L., and Thanasis Stengos. 2020. 'The Impact of Regulatory Quality on Business Venturing: A Semi-Parametric Approach'. *Economic Analysis and Policy* 67:29–36. doi: 10.1016/j.eap.2020.05.005.
12. Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. 2004. 'Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development'. *Journal of Economic Growth* 9(2):131–65. doi: 10.1023/B:JOEG.0000031425.72248.85.
13. Woods, Ngaire. 2000. 'The Challenge of Good Governance for the IMF and the World Bank Themselves'. World Development 28(5):823–41. doi: 10.1016/S0305-750X(99)00156-4.
14. World Bank. 2019. Training for Reform. Washington, DC: World Bank.
15. الرفاعي, محمد سليمان حسن. 2019 .'Good Governance in Jordan: Reality and Future Prospects'الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات'. *المجلة العربية للإدارة* 39(3):37–52 . doi: 10.21608/aja.2019.38921.
16. الشربينى, إبراهيم زكريا. 2020. 'الاقتصاد المؤسسى الجديد ودوره فى دعم عملية التنمية فى الدول النامية ومنها مصر'. *مجلة البحوث التجارية* 42(1):141–96 . doi: 10.21608/zcom.2020.125261.